

محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)

داودي محمد

daoudim@ymail.com

الملحققة الجامعية مغنية - تلمسان

بن بوزيان محمد

mbenbouziane@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة تلمسان

ملخص : ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، و عليه سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نعالج محددات المناخ الاستثماري و تأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، من خلال تسليط الضوء على مناخ الاستثمار بناء على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، و الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، موضحين بعد ذلك أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مرتكزين أساسا على معطيات الاقتصاد الجزائري، و معتمدين على أساليب التحليل الوصفي و القياسي لمعالجة موضوع الدراسة، مستخلصين أهم النتائج.

الكلمات المفتاح : الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، البيئة الاقتصادية.

تمهيد : يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي و تباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، و يقع في مقدمتها ما يعرف بمشكلة التمويل، و هي الفرق بين الادخار المحلي و الاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، و تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية. و لذا كان اهتمام معظم البلدان النامية بحل هذه المشكلة من خلال تشجيع الادخار المحلي و تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي و ذلك من خلال هئية و تحسين مناخ الاستثمار، و يُعرف مناخ الاستثمار على أنه "مجملة الأوضاع و الاتجاهات الاقتصادية و السياسية و التشريعية و الإدارية التي تؤثر في جذب و تنشيط الاستثمارات و لا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط و إنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها"ⁱ. يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية و ذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، و عجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. و التي تنصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، و سعر صرف مستقر و بيئة سياسية و مؤسسية ثابتة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري بواسطة الأفراد و المؤسسات و الهيئاتⁱⁱ.

هناك اشتداد في المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و زيادة مخزونه و تدفقاته خاصة منها الواردة، و ارتفاع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال الثابت، و زيادة دوره الفعال كمصدر أساسي للتمويل الدولي، و قد ساهم في زيادة درجة الارتباط و الاندماج العالمي، لارتكاز جهود استقطابه على الانفتاح الاقتصادي من خلال تحرير حركة التجارة و رؤوس الأموال، و إقرار الخوصصة. كما أنه ليس من أولويات الشركات الأجنبية العالمية و المستثمرة خارجها حدودها في مناطق مختلفة من العالم، خدمة الأهداف التنموية للبلد المضيف، لذلك لا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً لتدعيم مسار التنمية الاقتصادية في البلد المضيف له، ما لم يرتق هذا الأخير بسياسات تحسن مناخ استثماره إلى المستوى الذي يزيد من قدراته التفاوضية لإشراك العمالة المحلية و استيراد التكنولوجيا و إعادة استثمار الأرباح. و هناك من الدول النامية التي هي في حاجة إلى التكنولوجيا و نوعيتها أكثر مما تحتاجه من رؤوس أموال.

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمسوى فاعلية مناخه الاستثماري، و هذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية و المتقدمة. و بين البلدان النامية في ما بينها. إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية و التنظيمية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعا في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف و الشركات العالمية المستثمرة. و عليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة للاستفادة و بقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا و المعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر و تستخدمها لغرض النهوض باقتصاديتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية و الاقتصادية و لا تحتاج سوى إلى الإرادة المخلصة و الواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة و التي قطعت أشواطاً كثيرة في هذا المجال. لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات و الظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية و التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي و التغيير الذي عرفه النهج الاقتصادي و الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و الانفتاح على الأسواق العالمية و الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة.

سنعرض من خلال هذه الورقة البحثية إلى مناخ الاستثمار و ما هي أهم مكوناته، ثم نعوض في الأعماق النظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بمرزبين أهم الدراسات التي عالجته، ثم نحاول أن نتعرض لتحليل محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة قياسية مرتكزة على المحددات الاقتصادية و التي أمكننا الحصول على المعطيات المتعلقة بها، و أخيراً سنحاول أن نحلل نتائج الدراسة القياسية إسقاطاً على الواقع الاقتصادي الجزائري. و ستكون خطوات البحث على النحو الآتي :-

1. مناخ الاستثمار؛
2. الأساس النظري؛
3. الدراسة القياسية؛
4. النتائج و التحليل؛
5. الخاتمة؛

1- مناخ الاستثمار :-

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدد و التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج و خلق فرص العمل و توسيع نطاق أعمالها، و يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية، و البعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، و الثالث بالمؤسسات و الرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية. و بشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين أحدهما مرتبط بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي و يرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين و الثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة و العائد و يرتبط بفكرة المخاطر.ⁱⁱⁱ و تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يُعبّر عن مجموع الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر و التي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري على النحو الآتي:

تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي و الاقتصادي.

حرية تحويل الأرباح و الاستثمار للخارج.

استقرار سعر العملة الوطنية.

سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.

إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية.

وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها.

توفر شريك محلي من البلد المضيف.

حرية النقل، حرية التصدير، و توفر فرص استثمارية.^{iv}

كما أن توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل و بما يضمن سلامة المشروع و حماية مصالحه، يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أي بلد. و كما هو معلوم أن الجزائر قد اتخذت قرارا يرتبط بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، و من تم سنحاول أن

نحلل هذا القرار من خلال إبراز العلاقة ما بين التواجد الأجنبي و المحسد من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنويا و ما بين بعض المتغيرات الاقتصادية و التي لها العلاقة المباشرة مع تواجد الشركات الأجنبية في الجزائر و التي ترتبط أساسا بالمناخ الاستثماري، على ضوء توفر البيانات، على غرار النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، أما المتغيرات الأخرى فيصعب تقديرها كميا وإن كان ذلك ممكنا فلم تتوفر لدينا البيانات المتعلقة بها.

توجد علاقة قوية تربط ما بين تغيرات معدلات التضخم و استقرار البيئة الاقتصادية، و قد عرفت معظم الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق تقلبات كبيرة و هامة على مستوى معدلات التضخم و التي عادت أساسا إلى تحرير الأسعار بعدما كانت تحدد إداريا، و أيضا قيام الدول بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية. فبالنسبة للجزائر و بعد تخفيض سعر الصرف سنة 1990 و 1991، شهدت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا تجاوزت عتبة 28% سنويا، كما أنه وصل سنة 1994 إلى 39% الأمر الذي انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية و ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك و كلها تعتبر عوامل معيقة للاستثمار، و لكن نتيجة اعتماد الجزائر لسياسة مالية و نقدية صارمة ما بين 1994 و 1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15% عام 1996 و إلى 6% عام 1997. أما في السنوات الأخيرة فقد عرف نوعا استقرارا ما بين 6% و 2,5% و هو ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مقارنة مع جيراننا، و هو عامل ضروري للتأثير على قرار الاستثمارات الأجنبية في الجزائر. بعد ارتفاع أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية منذ سنة 1999 عرفت وضعية ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا، الأمر الذي أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي فبعد أن كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 38 شهرا في نهاية سنة 2006 بأكثر من 78 مليار دولار أمريكي، كما تجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية قد تراجعت بصورة معتبرة و إلى مستويات تبعث على التفاؤل، بعدما كانت تشكل عقبة حيث كانت تفوق على سبيل المثال سنة 1994 الـ 32 مليار دولار أمريكي.^v

2- الأساس النظري :-

يتسع مجال التحليل النظري لظاهرة جاذبية دولة معينة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و يتميز بتعدد الجوانب. إن الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان تجمع في طياتها أمور لها صلة وثيقة بالشركات الأجنبية المستثمرة خارج حدودها الوطنية، و أمور أخرى ترتبط بخصوصيات مناخ الاستثمار في البلد المضيف أو المستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة. تركز "نظرية تنظيم الشركة" على التنظيم الصناعي و هي تساهم إلى حد كبير في شرح و تفسير عمل الشركات متعددة الجنسيات و ميكانيزمات الإنتاج الدولي. إذا نتكلم هنا على الشركات متعددة الجنسيات و التي تعتبر من أهم صور تدويل الإنتاج الدولي و التي بدأت أول بوادرها تظهر إلى الوجود منذ نهاية الستينات (1960)، حيث تطورت بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. تم اتسع

نطاقها لتستحوذ هذه الشركات على مراكز جغرافية متعددة و واسعة في العالم، ووسعت من نشاطها و تخصصاتها بوثيرة سريعة و كان ذلك جليا منذ نهاية الثمانينات (1980).

أول التحليل النظرية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات و التي اهتمت بشرح المنافسة غير التامة و الاحتكار التي تميزت بها هذه الشركات، كانت في أواخر الخمسينات (1950)، و لعل من أهمها نظرية "دورة حياة المنتج" ^{vi} Vernon 1966 و نظرية "العالمية" ^{viii} Hymer 1968 و نظرية "تنوع المنتجات" ^{viii} Caves 1971-1974 . و ما هو ملاحظ في ما يخص محتوى هذه النظريات المذكورة، أنها اشتركت في نقطتين أساسيتين، أولها أنها قد اعتنت بشرح و تحليل السبب الذي يجعل من شركة معينة شركة عالمية، أو شركة متعددة الجنسيات و هي النقطة الأساسية و الجوهرية في التحليل. أما النقطة الثانية تمثلت في اعتماد الشركات الأمريكية كنموذج لشركات دولة مستثمرة في الخارج.

بداية من السبعينات ظهرت محاولات أكثر جدية و أكثر فعالية من اجل شرح و تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و في هذا الصدد نجد النظرية الإلكتيكية أو الانتقائية Théorie éleqtique أو إشكالية OLI ^{ix} الذي جاء بها Dunning 1974-1980-1993 . و التي سمحت لنا بفهم أكثر لظاهرة تموقع و ارتحال الشركات متعددة الجنسيات سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة. إن الفكرة الجوهرية التي تنبع من هذه النظرية تتمثل في كون الشركة متعددة الجنسيات تمتلك ميزة نوعية Ownership ستختار الاستثمار في موقع أو منطقة جغرافية محفزة و جذابة، حتى تستطيع أن تستغل هذه الميزة التوعوية بأقل التكاليف الإنتاجية الممكنة عالميا. و على أساس كل ما ذكرناه، كيف يمكننا أن نحدد موقع أو منطقة جغرافية جذابة و محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر؟ إن جاذبية منطقة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بمجموعة من المتغيرات و لا يمكن حصرها في عامل واحد أو متغير واحد. بصفة عامة الدراسات القياسية في هذا المجال قد اهتمت بتكلفة اليد العاملة و نوعيتها و كذا نوعية البنية التحتية و المؤسسات العمومية، و كذلك اهتمت بالدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الوطنية (السياسة التجارية، سياسة سعر الصرف، السياسة الجبائية...) و كذلك اهتمت كثيرا بحجم السوق The market size . فنجد كل من أعمال Root و Ahmed ^x 1978-1979، و التي تتكون من مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، و هي حجم السوق (اعتمادا على أعمال Goldberg 1972)، نوعية البنية التحتية، الانفتاح التجاري، مستوى الاندماج الاقتصادي، الاستقرار السياسي. كذلك أعمال wheeler و Mody ^{xi} 1992، فقد اعتمدا على مجموعة من المتغيرات التي تشرح الظاهرة، و تتمثل كذلك في حجم كبير للسوق، تكاليف متدنية لليد العاملة، النسيج الصناعي (وجود مناطق صناعية) و هذا الأخير يعتمد أساسا على توفر بنية تحتية متطورة و تطور صناعي سريع. و يضيف كل من Mody و wheeler أن هذه المتغيرات ترتبط كثيرا بمستوى التطور الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك بالقطاع الإنتاجي الذي ستختاره الشركة

متعددة الجنسيات. بالنسبة للدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الالكترونية يرتبط بقوة مع نوعية البنية التحتية و تكاليف اليد العاملة، أما بالنسبة للدول المتطورة فيرتبط إلى حد بعيد بحجم السوق و التهيئة الصناعية و هذا يدل على أن نوعية البنية التحتية لا تعتبر كعميق للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات ستموقع فيها مستفيدة بذلك من نوعية أكبر من الخدمات مقارنة بالدول النامية. أما في ما يخص أعمال Axarloglou^{xii} 2005 و الذي اعتمد على طريقة panel data، فتبين أن حاذية دولة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط إلى حد بعيد بإنتاجية العمل، وكذلك النفقات الحقيقية المخصصة للتربية العالية و الاستقرار الاجتماعي.

مع اتساع نطاق العولمة، اتجهت النشاطات الاقتصادية إلى التخصص أكثر و التجزؤ على قطاعات السوق العالمية Fragmentation، كذلك نظريات إستراتيجية قطاعات السوق الإنتاجية و التي جاء بها Kierzowski^{xiii} 2001 كانت من اجل توضيح أكثر لظاهرة تموقع الشركات متعددة الجنسيات و اختياراتها لمناطق نشاطاتها في العالم و خاصة في الدول النامية. و النظريات تظهر وجود نماذج للاستثمار الأجنبي المباشر من النوع العمودي Vertical و الذي يركز على تدنية تكاليف عوامل الإنتاج. و ما هو معروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر ضرورة عندما كانت هناك قيود جمركية بين الدول، و حتى تتفادى الشركات متعددة الجنسيات تلك العراقيل الجمركية و تكتسح سوق منطقة معينة تختار التموقع فيها و مزاوله نشاطها على مستواها و هذا ما يعرف بـTarif-jumping. لذلك كانت الاقتصاديات المحمية و المغلقة أكثر جاذبية و استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتلك الاقتصاديات المفتوحة على العالم، بعبارة أخرى درجة همائية اقتصاد معين و حجم سوقه الداخلية يعتبران من أهم المحددات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاختيار بينه و بين التصدير. و هنا تخلق علاقة إحلال أو استبدال ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير، و هذا ما يولد نموذج آخر للاستثمار الأجنبي المباشر و الذي هو من النوع الأفقي Horizontal. و كإضافة إلى ما ذكرناه فإن ما يرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي فهي تعرف كذلك باستثمارات شمال - جنوب أي أنها تتوجه من دول الشمال و التي هي في الغالب دول متطورة و متقدمة صناعيا و تكنولوجيا إلى دول الجنوب و التي هي في الغالب دول نامية تتوفر على موارد مادية و بشرية بتكاليف منخفضة، بمعنى آخر هناك تفاوت بين دول مصدر الاستثمار و الدول المضيفة له في ما يخص الموارد الطبيعية (Dunning 1993) إضافة إلى امتلاك عوامل الإنتاج، تكاليف اليد العاملة و مدى تأهيلها، هذه العناصر تبقى من أهم العوامل المحددة و المؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي (Wheeler، 1988؛ Helpman، 1984؛ Mody و 1992)

دون أن ننسى أعمال كل من Hanson، 2003؛ Yeaple، 2001؛ Keene و Feinberg و آخرون 2003 فقد بينوا على أساس معطيات الولايات المتحدة الأمريكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي

تبقى أكثر تركيزاً في بعض القطاعات مثل الصناعات الميكانيكية والإلكترونية، وقد ارتكزت هذه الأعمال على مقارنة بعض العوامل المتحكممة في الاستثمار كتكلفة اليد العاملة وتكاليف النقل ووفرة عوامل الإنتاج ما بين البلد المضيف و البلد الأصلي للشركة المستثمرة (لقد ارتكزوا في أعمالهم على OLI و أعمال Dunning 1993). و في الأدبيات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، هناك من يعتمد في تحليله على النوع الأفقي مثل Brainard 1993-1997 ، و هناك من يعتمد على النوع العمودي مثل Hanson ، Mataloni و Slaughter 2001 وكذلك Head و Ries 2004.^{xiv}

هناك دراسات قياسية حاولت تحليل و شرح جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مستعملة على العموم معطيات خاصة بالدول المضيفة (معطيات الاقتصاد الكلي) أو معطيات مرتبطة بالمؤسسات الناشطة في الدول المضيفة (معطيات الاقتصاد الجزئي). كل هذه الدراسات حاولت قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة و تحديد محدداته. و من اجل تحليل العوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر يستعمل المحللون مؤشر الـ foreign direct investment fdi كنسبة مئوية من الـ gdp و ذلك من اجل تحديد حجم السوق على غرار أعمال^{xv} Akinkugbe 2003 ،^{xvi} Asiedu 2003 ، Singh ، Jun 1995 ، Hassane و Zatla 2001.

Singh و Jun 1995 يميزان ما بين الدول ذات الاستقطاب الضعيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الدول ذات الاستقطاب القوي. أما Akinkugbe 2003 ،^{xvii} Asiedu 2002 ، Hassane و Zatla 2001^{xviii} يستعملون طريقة Panel data للمقارنة بين الدول دون أي تمييز. Bouoiyour 2007^{xix} قام بدراسة قياسية تخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب الأقصى بإقصاء الخوصصة من المتغيرات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما^{xx} Khadija Elissaoui 2008 قامت بدراسة قياسية باستعمال طريقة Panel data من اجل شرح ظاهرة جاذبية المغرب الأقصى للاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال معطيات الاقتصاد الجزئي (دراسة حول 300 ملاحظة تخص الشركات في المغرب الأقصى).

بعد أن تقرر الشركة العالمية الاستثمار خارج حدود بلدها الأصلي تأتي المرحلة الثانية و هي اختيار البلد المضيف للإستثمارها، و السؤال و الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، على أساس ماذا سيتم اختيار البلد المضيف؟ بمعنى آخر كيف يمكن شرح و تحليل مدى جاذبية بلد معين للاستثمارات الأجنبية المباشرة. حتى نستطيع شرح توقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما أو منطقة جغرافية معينة، من الصعب أن نجد إطار نظري موحد لكل النتائج التطبيقية. و في الأدبيات الاقتصادية الحديثة نجد أعمال Bloningen 2005 التي تتمحور حول فرضيتين، واحدة تعتمد على نماذج اقتصادية جزئية و التي على أساسها تم شرح قرار شركة عالمية للإنتاج أو النشاط في بلد أجنبي أي في الخارج. أما الفرضية الثانية فتعتمد على نماذج اقتصادية كلية و التي من خلالها تم تحديد أهم العوامل المساعدة على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أكدت هذه الدراسة على مدى أهمية سعر الصرف على الخصوص و الاقتطاعات الجبائية

إضافة إلى القوانين و التشريعات المرتبطة بالتعاملات التجارية^{xxi}. يبقى أمر قياس مدى جاذبية بلد معين لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يطرح عدة مشكلات و تعقيدات مرتبطة أساسا بوجود عدة متغيرات تتحكم في درجة الجاذبية، و قد أظهرت هذه الصعوبة الدراسات التطبيقية والنظرية التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد ذكرت الأدبيات الاقتصادية أعمال Loewendahl و 2001Ertugal حيث أحصت هذه الدراسة أكثر من 20 محددًا للاستثمار الأجنبي المباشر تم ترتيبها على أساس اعتبارات اقتصادية و قانونية مؤسسية و سياسية. نجد كذلك أعمال 2001 Lim و Srinivasan، 2002 Basu حيث أكدت هذه الدراسات على مدى أهمية العامل المحدد التقليدي و المحدد الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ألا و هو حجم السوق إضافة إلى تكاليف اليد العاملة و الأجور.

3- الدراسة القياسية:-

و على أساس ما ذكرناه من دراسات سابقة سنحاول أن نحدد مجموعة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، متركزين أساسا على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري. تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) (بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي FMI و الأونكتاد UNCTAD و البنك الدولي WDI، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009). أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من :

fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

gdp: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

tax: الحماية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

debt: المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

int: معدل الفائدة.

exc: سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي.

inf: معدل التضخم السنوي.

pi: نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

xm: نسبة إجمالي الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

g: الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري. و في هذا الإطار، فإن النظرية الاقتصادية في الغالب ما تشير إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات. و حتى و لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن و تضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام

مشكلة تتمثل في عدم استقرار السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة، خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي (متغيرات اقتصادية كلية)، و في حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا و هو ما بينته دراسة كل من Granger و Newbold 1974 . إن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار للسلاسل الزمنية المستعملة، و لكنها في هذه الحالة من الممكن جدا أن تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا ما كان الاهتمام محصورا بالعلاقة في المدى الطويل. في هذه الوضعية يستعمل اختبار التكامل المتزامن cointegration test الذي ادخل من طرف Granger 1981 الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي قد يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.^{xxii} و عليه فإن نموذج معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ستكون على الصيغة التالية:

$$fdi = f(gdp, tax, debt, int, exc, inf, pi, xm, g)$$

$$fdi = \alpha_0 + \alpha_1 gdp + \alpha_2 tax + \alpha_3 debt + \alpha_4 int + \alpha_5 exc + \alpha_6 inf + \alpha_7 pi + \alpha_8 xm + \alpha_9 g + \varepsilon \dots \dots 1$$

قد اقترح كل من Engle و Granger 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، الأولى تعمل على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + e_t \dots \dots \dots 2$$

في حين تركز المرحلة الثانية على اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي U_t لمعادلة الانحدار السابقة رقم 1. فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى $I(0)$ فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y .

لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen 1988 يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن. و يقوم هذا الإختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots \dots \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \dots \dots \dots 3$$

$$\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1}$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي:

P : عدد فترات الإبطاء في النموذج.

$r = R(\pi_p)$ رتبة المصفوفة π ، و التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

و في هذا الصدد، أثبت كل من Engle و 1987 Granger امكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM . و يمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء بين متغيرين مثلا بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 4$$

حيث يمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة رقم 2، و الذي يشير إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. و كما جرت عليه العادة عند استعمال السلاسل الزمنية و بالأخص عند تحليل المعطيات المرتبطة بمعطيات البلد الماكرواقتصادية، و سيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على أساس الاختبار المعزز لديكي-فولر للجذور الوحيدة ADF ، و من أجل القيام بهذا الاختبار سنستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج التالي بالنسبة لكل متغيرات

$$\Delta X_t = \alpha + \beta X_{t-1} + \sum_{j=1}^k \delta_j \Delta X_{t-j} + U_t \dots \dots \dots 5$$

1-3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية (دراسة متغيرات اقتصادية كلية لدولة معينة مثلا)، سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال استعمال كل من الاختبار المعزز لديكي-فولر للجذور الوحيدة (ADF)، في هذا الصدد، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike و Schwarz، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 1% و 10% ، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. و قد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم 1 . و بمقارنة قيم t_{θ_j} الإحصائية مع القيم الحرجة، فإنه يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة و ذلك بدلالة أن القيم المطلقة t_{θ_j} الإحصائية المحسوبة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية.

2-3. اختبار التكامل المتزامن:

xxiii بما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (التفاضلات الأولى لكل المتغيرات)، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen من أجل اختبار إذا ما كانت هناك علاقة بين متغيرات النموذج في

الأجل الطويل. و هذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول رقم 2، و من خلاله يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=9$ عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر fdi متكامل تكاملا متزامنا مع بقية محدداته ناحية ، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تتبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها. و من أجل القيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle و Granger فسيكون ذلك من خلال تقدير علاقة الانحدار الممثلة في المعادلة رقم 1 و الجدول رقم 3 يظهر نتائجها. و بناء على نتائج هذا الأخير، فإنه يتبين لنا أن هناك من المتغيرات التي ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة إيجابية (طردية) على غرار كل من الاستثمار العمومي، معدل التضخم السنوي، نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، و الإنفاق العمومي و هناك متغيرات ترتبط معه بعلاقة سلبية مثل الجباية العادية، نسبة الصادرات و الواردات، المديونية الخارجية، معدل الفائدة، و سعر الصرف. إلا أنه هناك من له تفسير معنوي و هناك من لا يحقق ذلك، فمن خلال اختبار معنوية المعلمات المقدرة فسيؤدي إلى قبول معنوية معاملات كل من الثابت، الجباية العادية، الاستثمار العمومي، الصادرات و الواردات. و من تم فهي المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال النموذج المقدم.

3-3. تقدير نموذج تصحيح الأخطاء:

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها إلى حد الآن، فإن ذلك يدفعنا إلى تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي ترتبط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. في هذه الحالة سيأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta I_{p_t} = \alpha + \beta e_{t-1} + \sum \delta_i \Delta X_i + \sum \phi \Delta X_{i,t-1} + \gamma \Delta I_{p_{t-1}} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 6$$

حيث تمثل X المتغيرات المفسرة، و قد تم اعتماد فقط المتغيرات التي لها تفسير معنوي، أما المتغيرات التي لها تأثير غير معنوي فسنقوم بتجاهلها و استبعادها من النموذج. و النتائج هي مبينة في الجدول رقم 4. من خلال الجدول رقم 4 تظهر قيمة معامل التحديد 0,7116 و هو ما يدل على أن جودة توفيق النموذج و قدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يزيد عن 71% من التقلبات التي تحدث على مستوى التدفقات الواردة، كما أن إحصائية DW تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

و عليه، فنظهر معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى معنوية 5% و ذات إشارة سالبة (-) 0,759542) و هو ما يثبت أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من سبع سنوات و نصف حتى يصل إلى وضعية التوازن على الأجل الطويل. و إذا تكلمنا عن سرعة التعديل، فنقول أنه يتم في كل فترة (سنة من خلال المعطيات) تعديل ما يزيد على 75% من اختلال توازن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، و هذا ما يشرح فرضية التكامل المتزامن، كما تظهر هذه النتيجة أيضا أن

معلمة معدل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى معنوية 1% و بإشارة موجبة مما يدل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الدراسة في مجملها كانت تتجه نحو الزيادة.

4- النتائج والتحليل:-

و بناءا على النتائج المبينة في الدراسة القياسية قد اتضح لنا أن هناك تأثيرا لكل من الجباية العادية و الاستثمار العمومي على المدى القصير و الطويل، في حين أن تأثير الصادرات و الواردات أو ما يعرف بدرجة الانفتاح التجاري فكان فقط على المدى الطويل. و يمكن تلخيص تحليل النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة القياسية في النقاط التالية:

في ما يرتبط بالجباية العادية فهناك علاقة معنوية ولكن سلبية بينها و بين الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير و الطويل عند مستوى معنوية 5% و هذا يتناسق كثيرا مع دراسة 2005Bloningen. فهذا يدل على الدور السلبي الذي تمارسه الجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر و إن كان ضعيفا و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و العدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبي و هذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية و ارتفاع الضغط الجبائي و الذي لا يحفز كثيرا على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة كتونس و المغرب الأقصى على سبيل المثال لا الحصر.

أما في ما يخص الاستثمار العمومي و علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النتائج أبرزت علاقة معنوية إيجابية على المدى القصير و المتوسط عند مستوى معنوية 10%، و هذه النتيجة تؤكد نتائج الدراسات السابقة على رأسها دراسة كل من Mody و Wheeler^{xxv} 1992 و التي أظهرت أن نوعية البنية التحتية ضرورية لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و كما هو معروف أن الجزائر تعرف في السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في الاستثمارات العمومية و التي كانت في أغليبتها في تحسين البنية التحتية للجزائر من خلال شق الطرقات و على رأسها الطريق السيار شرق غرب، و هذا من شأنه أن يسهل الحركة ما بين أطراف القطر الجزائري الشاسعة و المترامية و من تم يسهل عمل الشركات الأجنبية و يحفز على استقطاب العدد الأكبر منها.

أما في ما يتعلق بالانفتاح التجاري و حجم المبادلات التجارية، فقد كانت العلاقة فيما بينهما إيجابية و معنوية عند مستوى معنوية 10% و لكن في المدى الطويل فقط. و هذا يؤكد ضرورة الانفتاح أكثر فأكثر على العالم من أجل زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر. أما في ما

يرتبط بسعر الصرف فكانت علاقة سلبية و لكن غير معنوية، فتخفيض الجزائر لعمالتها الوطنية قد أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع، الأمر الذي رفع من مستوى الأسعار الأمر الذي انعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد و إنفاقهم ، و بالتالي سيؤثر لا محالة على حجم طلب السوق الجزائري (market size) وهذا قد تنافى مع دراسة 2005 Bloningen .

أما في ما يتعلق بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بينه و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ايجابية العلاقة. و هذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها، و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري و الذي هو اقتصاد ريعي (مداخيل المحروقات من البترول و الغاز)، و هو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري و الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.

أما في ما يتعلق بدرجة اللاتيقين و المعبر عنها بمعدلات التضخم، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم العلاقة الايجابية فيما بينهما، الأمر الذي يدعم فرضية توقف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع المحروقات، و هذا لأن غالبية الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر هي شركات تشط في حقل المحروقات و مشتقاتها، و نعلم مدى ربحية هذا القطاع في السنوات الأخيرة حيث أن سعر البرميل يقيم بالدولار لا بالدينار.

أما في ما يرتبط بكل من متغيري المديونية العمومية و الإنفاق العمومي، فُظهرت النتائج أن العلاقة ما بينهما و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير معنوية، و هذا يعكس عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإنفاق العمومي و الذي يظهر علاقة ايجابية و لكن غير معنوية كما ذكرنا، في حين أن المديونية العمومية في الجزائر لا تؤثر كثيرا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل أخرى تعيق الاستقطاب. أما إذا عدنا إلى العلاقة التي تجمع معدل الفائدة فالنتائج أظهرت علاقة سلبية و لكن غير معنوية، و هذا يؤكد عدم ارتباط الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر إلى حد بعيد بتمويل من بنوك محلية.

خلاصة :

لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ذلك، بعدما قمنا بدراسة العلاقة التي تجمع ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم محددات مناخ الاستثمار في الجزائر. و لعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، ستكون ملخصة في النقاط لتالية:

- استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل البترول، و بالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات و الصدمات التي يمكن أن تجرّها تقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية.
- عدم فعالية النظام المالي و البنكي في الجزائر، حيث أنه ما يزال يعاني من تقل الإجراءات البنكية و المصرفية زيادة على ضعف أداء بورصة الجزائر.
- ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، الأمر الذي أدى إلى عدم اتضاح ظروف العمل و انتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد و ضعف سيادة القانون و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي).
- تقل الجهاز الإداري و ضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية و الروتين و التعقيدات و العقبات على مستوى أغلبية المصالح و الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.
- ضعف كفاءة البنية التحتية و الهياكل القاعدية رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من اجل تطوير بنيتها التحتية، لا أن هذه الأخيرة تبقى غير كافية من اجل تسهيل حركة و نشاط الاستثمارات المحلية و الأجنبية على حد سواء.
- ضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، و من تم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من البطالة، و لم يكن لها الدور الفعّال في زيادة النمو الاقتصادي كما أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة. و بناء على كل ما ذكرناه يمكن أن نخرج ببعض التوصيات و التي لا تخص فقط الجزائر و إنما تتعلق بمختلف الدول النامية التي تريد أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة و فعالة في التمويل و زيادة التنمية الاقتصادية، و التي يمكن أن نختصرها في النقاط التالية:
- على الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، و بالتالي ارتفاع معدلات الربحية.
- التوسع في عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية و مع الدول المتقدمة وهو ما يؤدي إلى خفض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة .
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة .
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، و توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية و عولمة الإنتاج و الأسواق و حركة رؤوس الأموال العالمية .
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين و مزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني .

■ التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية .

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول رقم 1: اختبار الاستقرارية مخرجات برنامج eviews

المتغيرات	اختبار ADF للفرق الأول		اختبار ADF	
	القيم المخرجة	ADF	القيم المخرجة	ADF
	%1	t ₉	%10	t ₉
fdi	-2,632	-12,274	-1,611	-1,593
gdp	-2,632	-11,245	-1,611	-1,089
int	-2,632	-4,080	-1,611	-0,700
Tax	-2,632	-5,143	-1,611	-1,360
exc	-2,632	-3,878	-1,611	0,798
debt	-2,632	-3,305	-1,611	-0,755
inf	-2,632	-4,528	-1,611	-1,247
pi	-2,632	-4,085	-1,611	-0,267
xm	-2,632	-4,725	-1,611	0,061

الجدول رقم 2: اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.912995	322.7049	197.3709	0.0000
At most 1 *	0.889336	237.2423	159.5297	0.0000
At most 2 *	0.759184	160.1982	125.6154	0.0001
At most 3 *	0.583436	110.3679	95.75366	0.0034
At most 4 *	0.470587	79.71785	69.81889	0.0066
At most 5 *	0.442465	57.45830	47.85613	0.0049
At most 6 *	0.407229	37.01023	29.79707	0.0062
At most 7 *	0.319779	18.70708	15.49471	0.0158
At most 8 *	0.138560	5.220258	3.841466	0.0223

Trace test indicates 9 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

مخرجات برنامج eviews

الجدول رقم 3: اختبار التكامل المتزامن لـ Granger و Engle

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	12.08359	8.645016	1.397752**	0.0316
الحماية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.611025	0.236870	-2.579585**	0.0157
الاستثمار العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.395276	0.213727	1.849440***	0.0754
معدل التضخم السنوي.	0.132427	0.097089	1.363976	0.1838
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.057201	0.043796	1.306075	0.2025
الصادرات والواردات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.117691	0.068074	1.728870***	0.0953
المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.015153	0.043565	-0.347837	0.7307
معدل الفائدة	-0.172061	0.343464	-0.500959	0.6205
سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي	-0.047236	0.041236	-1.145497	0.2621
الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.050084	0.071666	0.698841	0.4906

معامل التحديد	0.615288	اختبار دارين واتسن	2.095117
---------------	----------	--------------------	----------

** معنوي تحت مستوى معنوية 5% *** معنوي تحت مستوى معنوية 10% مخرجات برنامج eviews

الجدول رقم 4: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	3.019528	2.239760	1.348148	0.1884
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.759542	0,298932	-1,271245**	0,0483
تفاضل الجباية العادية	-0.210423	0.115570	-1.820745***	0.0793
تفاضل الاستثمار العمومي	0.468291	0.128365	3.648108*	0.0011
تفاضل الصادرات و الواردات	0.049227	0.030347	1.622155	0.1160
تفاضل الجباية العادية بإبطاء سنة	-0.059809	0.149294	-0.400615	0.6917
تفاضل الاستثمار العمومي بإبطاء سنة	-0.705118	0.212017	-3.325762*	0.0025
تفاضل الصادرات و الواردات بإبطاء سنة	0.062079	0.054941	1.129912	0.2681
تفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر بإبطاء سنة	0.412908	0.087607	4.713166*	0.0001
معامل التحديد	0.711633		اختبار دارين واتسن	1.233613

* معنوي تحت مستوى معنوية 1% ** معنوي تحت مستوى معنوية 5% *** معنوي تحت مستوى معنوية 10% مخرجات برنامج eviews

الإحالات والمراجع :

- ⁱ طارق احمد نوير، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، 2004، ص 12.
- ⁱⁱ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 5.
- ⁱⁱⁱ بن حسين، ن، مقال بعنوان "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة متوري قسنطينة، بدون تاريخ نشر، ص 2.
- ^{iv} المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت 2003، ص 5-11.
- ^v بن حسين، ن، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- ⁶Vernon R, International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of economics, May 1966, Vol 80, Issue 2, page 190.
- ^{vii}Hymer S, La grande corporation multinationale, Revue economique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.
- ^{viii} Caves R E, Causes of direct investment: foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3, August 1974, Page 279.
- ^{ix} Paradigme OLI: O « Ownership », L « Localisation », I«Internalisation ».
- ^x Root F, Ahmed A, Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, 1979, pages 751-767.
- ^{xi} Wheeler D, Mody A, International investment location decisions: the case of US firms, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.
- ^{xii} Axaroglou K, What attracts foreign direct investment inflows in the united states, international trade journal, Vol 19 N°3, 2005, pages 285-308.
- ^{xiii} Kierzowski H, A framework for fragmentation in Arndt SW, Oxford university press, 2001.
- ^{xiv} Joshua A.B, Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa), theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006, pages 10-15.
- ^{xv} Akinkugbe, O, Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries, Discussion paper n°2003/02, January 2003.
- ^{xvi} Asiedu, E, Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.
- ^{xvii} Asiedu, E, On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World developing, 2002, pages 107-119.

- ^{xviii} Hassane B & Zatla, N, L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Faculté des sciences économiques d'Oran(Algérie), Marseille(France), 29 et 30 Mars 2001.
- ^{xix} Bouoiyour, J, The determining factors of Foreign direct investment in Morocco, Saving and development, Issue 1, 2007, pages 91-115.
- ^{xx} El issaoui, K, Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18.
- ^{xxi} Bloningen, B, A Review of the empirical literature on FDI determinants, Atlantic Economic Journal, 2005, page 33.
- ^{xxii} Bourbonnais R, Econométrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris 2002, pages 278,279.
- ^{xxiii} Bourbonnais R, op,cit, pages 279,280,281.
- ^{xxiv} Bourbonnais R, op,cit, pages 281,282.
- بن حسين، ن، مقال بعنوان "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، بدون تاريخ نشر.
 - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت 2003.
 - طارق احمد نويرة، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، 2004.
 - علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
 - Vernon R, International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of economics, May 1966, Vol 80, Issue 2, page 190.
 - Hymer S, La grande corporation multinationale, Revue économique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.
 - Caves R E, Causes of direct investment : foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3, August 1974.
 - Root F, Ahmed A, Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, 1979, pages 751-767.
 - Wheeler D, Mody A, International investment location decisions: the case of US firms, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.
 - Axarloglou K, What attracts foreign direct investment inflows in the united states, international trade journal, Vol 19 N°3, 2005, pages 285-308.
 - Kierzowski H, A framework for fragmentation in Arndt SW, Oxford university press, 2001.
 - Akinkugbe, O, Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries, Discussion paper n°2003/02, January 2003.
 - Asiedu, E, Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.
 - Asiedu, E, On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World developing, 2002, pages 107-119.
 - Hassane B & Zatla, N, L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Faculté des sciences économiques d'Oran(Algérie), Marseille(France), 29 et 30 Mars 2001.
 - Bouoiyour, J, The determining factors of Foreign direct investment in Morocco, Saving and development, Issue 1, 2007, pages 91-115.
 - El issaoui, K, Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18.
 - Bloningen, B, A Review of the empirical literature on FDI determinants, Atlantic Economic Journal, 2005.
 - Tsai, P, Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth, Journal of economic development, 1994, pages 137-163.
 - Aristotelous, K, & Fountas, S, AN empirical analysis of inward foreign direct investment flows in the EU with emphasis on the market enlargement hypothesis, Journal of common market studies, 1996, pages 571-583.
 - Dess, S, Foreign direct investment in China : Determinants and effects, Economics of planning, 1998, pages 175-185.
 - Kuemmerle, W, The drivers of foreign direct investment into research and development: An empirical investigation, Journal of international business studies, 1999, pages 1-24.
 - Love, J.H, & Lage-Hidalgo, F, Analysing the determinants of US direct investment in Mexico, Applied economics, 2000, pages 1259-1267.
 - Gonzalez- Vigil, F, Trade policy and investment location: The effects of Peru's investment tariff structure in 1990's, Integration and trade, 2001, pages 29-69.
 - Barro, R.J, Are government bonds net wealth, Journal of political economy, Vol.82, N°6, 1974, pages 1095-1117.
 - Aschauer, D.A, Fiscal policy and aggregate demand, American economic review, Vol.75, N°1, 1985, pages 117-127.

- Mannell, A.H, Infrastructure investment and economic growth, Journal of economic perspective, Vol.6, N°4 1992, pages 189-198.
- Holtz, E.D, Private output, government capital, and the infrastructure crisis, Working paper N° 394, Colombia department of economics 1988.
- Ghali, K.H, Government size and economic growth: Evidence from multivariate cointegration analysis, Applied economics, Vol.31, 1998, pages 975-987.
 - Loizides, J., Vamvonkas, G, Government expenditure and economic growth: Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economics .Vol.8 N°.1, 2005, pages 125-152.
 - Avila, D.R., Strauch, R, Public finances and Long Term growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis, Working Paper N°: 246, European central bank, Frankfurt, 2003.
 - Andrade, J. S., Duarte, M. A. S., et Berthomieu, C, le Rôle de la consommation publique dans la croissance : lecas des pays de union européenne, Etude de GEME N°5, Université de Coimbra, Portugal 2005, Page 15.
 - Llau, P., et Renversez, F, Stratégies de financement des solde budgétaire, Economica, Paris.1988.
 - Hartman, D, Tax policy and foreign direct investment in the united states, National tax journal (December), 1984, pages 475-487 .
 - Rice,E,& Hines, J.R, Fiscal paradise: foreign tax havens and American business, Quarterly journal of economics, 1994, pages 149-182.
 - Hines, J.R, Altered states :Taxes and the location of foreign direct investment in America, American economic review, 1996, pages 1076-1094.
 - Akcay, S, Is corruption an obstacle for foreign investors in developing countries? A cross-country evidence, Yapi kredi economic review, 2001, pages 27-34.
 - Mutin G, Evolution économique de l'Algérie depuis l'indépendance, Gremmo, Lyon 1988,.
 - Office National des Statistiques ONS, Statistiques sur l'économie Algérienne 1970-2002.
 - CNES, L'investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006.
 - Bourbonnais R, Econométrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris 2002.
- Joshua A,B, Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa), theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006.